

العنوان:	الزوايا والطرقية في مخطط الإقامة العامة : 1948 - 1953
المصدر:	مجلة أمل
الناشر:	محمد معروف
المؤلف الرئيسي:	برحاب، عكاشة
المجلد/العدد:	مج 8, ع 22,23
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2001
الصفحات:	90 - 100
رقم MD:	413317
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	الصوفية ، الطرق الصوفية ، التصوف ، الحرب العالمية الثانية ، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/413317

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

برحاب، عكاشة. (2001). الزوايا والطرقية في مخطط الإقامة العامة: 1948 - 1953. مجلة أمل، مج 8، ع 22,23، 90 - 100. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/413317>

إسلوب MLA

برحاب، عكاشة. "الزوايا والطرقية في مخطط الإقامة العامة: 1948 - 1953." مجلة أمل مج 8، ع 22,23 (2001): 90 - 100. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/413317>

الزوايا والطرقية في مخطط

الإقامة العامة (1948 - 1953) (1)



مقدمة.

تبلورت فكرة هذا البحث من المشاكل التي واجهتها في أبحاثي السابقة عن تاريخ المناطق الحدودية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث كلما أتيت لي الفرصة لاستجواب بعض شيوخ الزوايا البارزين عن دور الطرق الصوفية التي ينتسبون إليها في النشاط الوطني أثناء فترة الحماية، كانوا يتملصون من الجواب بطرق ملتوية، بل يقفزون عن فترة الحماية لاستحضار بعض الأحداث التي تعود إلى ما قبل سنة 1912 والتي ساهمت فيها الزوايا بشكل من الأشكال.

وأثناء التتقيب عن الوثائق الخاصة بتاريخ شرق المغرب في مركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانط الفرنسية، حالفني الحظ، فعثرت على مجموعة من التقارير المتعلقة بالزوايا والشرفاء في ناحية وجدة، وتغطي الفترة الممتدة من سنة 1948 إلى سنة 1953، وهي في معظمها مصنفة ضمن الملفات غير المسموح بالاطلاع عليها (2). فهذه التقارير هي التي تشكل المنطلق في هذا البحث من أجل مقاربة أولية لرصد بعض جوانب المواجهة بين الإقامة العامة والطرق الصوفية والزوايا من جهة، والحركة الوطنية مدعمة من طرف القصر من جهة ثانية. وقد

قادتني هذه الوثائق الخاصة بناحية وجدة إلى مركز القرار السياسي، أي الإقامة العامة بالرباط، كما أرشدتني إلى مركز النفوذ الروحي لدى الطريقة آنذاك، ونعني بذلك مدينة فاس حيث توجد الزاوية الكتانية. وسوف يتبين من المقاربة أنني انطلقت من أطراف البلاد لأصل إلى المركز مقر القرار.

وفي هذا السياق دفعني الفضول إلى محاولة الكشف عن دور الزوايا والطرق الصوفية في أواخر عهد الحماية، فاتجه اهتمامي أولا إلى مساعلة بعض الأبحاث التي تطرقت لهذه المؤسسات الدينية في فترة الحماية، ثم حاولت رصد أخبار الطريقة في بعض الصحف خلال الفترة ذاتها. فأتضح لي أن هناك منظومة لها امتدادها على الصعيد الوطني، كانت الإقامة العامة تسعى إلى توظيفها أثناء أزمتها مع القصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

إن الهدف من هذه الدراسة ليس هو البحث في إشكالية التصوف أو في تاريخ الطريقة والزوايا في حد ذاته، إذ أن ذلك ليس من اختصاصي، وسبق أن طرق من طرف باحثين مغاربة وأجانب، وإنما الهدف منها هو محاولة جلب انتباه الباحثين المغاربة في فترة الحماية إلى موضوع معقد ومتشعب، يبحث في العلاقة بين الإقامة العامة والطرق الصوفية والزوايا من جهة، وبين هذه الأخيرة والحركة الوطنية من جهة ثانية.

تجدد الاهتمام بالطرق الصوفية والزوايا بعد الحرب العالمية الثانية.

إن المتتبع لتاريخ الطرق الصوفية والزوايا في المغرب عامة، يستنتج من بعض الدراسات الأجنبية والمغربية ذلك الاهتمام الذي حظيت به هذه المؤسسات الدينية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بل تشهد اليوم في الجامعة المغربية تعميق البحث في هذا الفرع من المعرفة الخاص بالتاريخ الديني، وهذا أمر من شأنه أن يكشف عن حقائق جديدة.

وهناك إجماع لدى الباحثين على أن فرنسا قد اهتمت بالزوايا والطريقة منذ منتصف القرن التاسع عشر بهدف التمهيد لتدخلها في المغرب (الزوايا الوزارية والشرقاوية والناصرية والدرقاوية)، وشجعت على إنجاز عدة دراسات عنها بهدف تسخيرها في عملية الاحتلال. وظلت هذه العناية مستمرة خلال فترة الغزو العسكري إلى حدود سنة 1934.

وكانت سلطات الإقامة العامة قد شجعت الطريقة والزوايا في عهد المقاومة المسلحة المغربية بعد توقيع عقد الحماية سنة 1912، لأنها كانت تجد في أغلب "المشايخ" تأييدا وعضدا، لكن لم يعد يهمها من أمرهم شيء بعد أن تم لها الاحتلال العسكري الكامل لكل أنحاء البلاد سنة 1934، بل تنكرت لأغلب "المشايخ" منهم وأصبحت تراقب سكناتهم وحركاتهم، "إذ هي تعرف أن تأييدهم لها لم يكن طبيعيا

ولا متفقا مع العقيدة الدينية التي ينتسبون إليها، ولم تستثن من ذلك إلا فردين هما عبد الحى الكتاني والحبیب الفیلالي⁽³⁾.

وهذا الرأي بعينه سبق أن عبر عنه أحد ضباط الشؤون الأهلية سنة 1949 حيث لاحظ إهمال السلطات الفرنسية لأمر الزوايا والطرقية منذ انتهاء العمليات العسكرية، رغم أن ميشو بيلير (Michaux Bellaire) كان قد أشار إلى ضرورة العناية بهذا الأمر، ونصح طلبته المتدربين من المراقبين المدنيين إلى تتبعه عن كثب منذ سنة 1923. وهناك رأي سائد لدى كثير من الباحثين والمهتمين بمسألة الزوايا والطرقية في المغرب، مفاده أن هذه المؤسسات الدينية كانت بصفة عامة تشكل عنصرا إيجابيا للاحتلال، بل في بعض الحالات أفصح بعض "المشايع" عن عدائهم للأسرة العلوية، كما كان الحال بالنسبة للزوايا الكتانية⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن جورج دراك (Georges Drague) بدوره قد لاحظ منذ سنة 1939 تراجعا كبيرا لنفوذ الزوايا والطرقية في المغرب، حيث تقلص عدد المريدين منذ هذا التاريخ، كما لوحظ تدني المستوى التعليمي لدى شيوخ الزوايا والطرق الصوفية، وقد فسر جورج دراك كل ذلك بنفور الشباب المتعلم من الطرقية، فضلا عن عداوة العلماء والسلفيين لها. ومن جهة أخرى فإن إخضاع سلطات الحماية كامل التراب الوطني قد أضر بالزوايا والطرقية على المستوى المادي والمعنوي، حيث لم يعد شيوخ الزوايا أو بعض الشرفاء البارزين يقومون بوظيفة التحكيم بين القبائل، بعد أن صار القواد الخاضعين لسلطات الاحتلال هم الذين يقومون بهذا الدور. كما أن تطبيق نظام "الترتيب" دفع المريدين إلى تقلص ما كانوا يدفعونه من "زيارات" وهدايا لأولياء الطرق الصوفية والزوايا التابعة لهم⁽⁵⁾.

وإلى عهد قريب كان يعتقد أن التراجع - الذي يميز الطرقية في المغرب حاليا - قد أصبح واقعا ملموسا منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود، إلا أن جورج دراك كشف لنا عن تقلص نفوذ الطرقية وتناقص أعداد مريديها منذ نهاية الغزو العسكري، ومن السهل للمهتمين بتاريخ الطرقية في المغرب أن يعاينوا ذلك التراجع ونحن على أبواب الألفية الثالثة من التقويم المسيحي، غير أن هناك استثناء فريد تمثله الطريقة البوتشيشية العلوية التي توجد زاويتها الأم في موقع قريب من مدينة أركان بالجهة الشرقية من المغرب، وقد عم إشعاعها جل كبريات المدن المغربية وتميزت باستقطاب فئات متعلمة، ولعل واقع هذه الزاوية الذي يشذ عن واقع باقي الزوايا في المغرب يحتاج إلى بحث رصين ومعق، وليس هذا مقام الخوض فيه وإنما نشير إليه هنا ليقطن الباحثون في علوم أخرى إلى هذه الظاهرة المتمثلة في الطريقة البوتشيشية⁽⁶⁾.

ومن المعروف أن بعض الطرق الصوفية والزوايا قد استغلتها سلطات الاحتلال في مشروعها الاستعماري إلى حدود سنة 1934، ونستحضر على سبيل

المثال ذلك الدور الذي أنيط بالشيخ عبد الرحمان الدرقاوي - شيخ الطريقة الدرقاوية - خلال حرب الريف من طرف المقيم العام الجنرال ليوطي⁽⁷⁾. ونستخلص من الدراسات المشار إليها أعلاه أن سلطات الحماية الفرنسية لم تعد تولي اهتماما كبيرا للزوايا والطرقية بعد أن تحقق لها هدفها، ألا وهو بسط سيطرتها على كل أنحاء البلاد.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل ظروف جديدة حاولت الإقامة العامة بالرباط إحياء دور الزوايا والطرقية، فأسندت إليها مهمة جديدة، ألا وهي إضعاف دور السلطان محمد بن يوسف وضرب الحركة الوطنية، ويلاحظ أن تجديد الاهتمام بالزوايا والطرقية جاء متزامنا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالذات بعد تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال وتأييدها من طرف سلطان البلاد. فسعت سلطات الإقامة العامة إلى تسخير الزوايا والطرقية لإضعاف المشروع على قرار عزل السلطان محمد بن يوسف⁽⁸⁾، وهو ما تكشف عنه الوثائق الفرنسية المعتمدة في هذا البحث.

وقد استفادت الحركة الوطنية المغربية من الانقسام الذي وقع في فرنسا وفي مستعمراتها بعد أن أصبحت حكومة فيشي (Vichy) موالية لألمانيا النازية فاضطرت هذه الحكومة إلى خلق "مشايخ" بهدف استكتاب المتطوعين لها من المغاربة في صفوف الجيش الفرنسي وتأييد حكمها، وفي هذا الإطار أسست الطريقة العالية نسبة إلى شيخها المدعو عبد العالي، حيث أمدته الإقامة العامة بما يكفي من المال لبناء زاويتين بالرباط والدار البيضاء، كما حاولت اصطناع غيره في جهات أخرى من البلاد. إلا أن موقف السلطان كان حازما، إذ أصدر أمره للمحكمة الشرعية بالرباط لتتظر في شأن "الطريقة" الجديدة، فكان قرار المحكمة المذكورة هو إقفال الزاويتين الجديدتين، ثم أصدر السلطان مرسوما يقضي بمنع تأسيس أية طريقة جديدة بغير إذن، وعدم جواز إعطاء الإذن إلا بشروط، كما يقتضي هذا المرسوم منع شيوخ الطرق الموجودة من تأسيس أية زاوية بغير إذن السلطان. وقد أدى صدور هذا المرسوم سنة 1946 إلى قيام أزمة بين الإقامة العامة الفرنسية والقصر الملكي، لكن السلطان صمم على تطبيق المرسوم بالرغم من رفض سلطات الاحتلال نشره في الجريدة الرسمية⁽⁹⁾.

ومن البديهي أن نتساءل عن الكيفية التي سخرت بها الإقامة العامة الزوايا والطرقية، بهدف ضرب الحركة الوطنية والمس برمز من رموزها. وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الجديد المنوط بالزوايا والطرقية، ونقصد بذلك محاولة دفعها إلى التدخل في الحياة السياسية، كما كان الحال في بعض فترات تاريخ المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر⁽¹⁰⁾.

فشل مشروع الإقامة العامة.

من المعروف أن جل شيوخ الطرق الصوفية والزوايا قد اكتسبوا مكانة خاصة في المجتمع المغربي إما لنسبهم الشريف أو لدورهم التاريخي في التربية الدينية وتعليم الناشئة وبث العلم في أقصى مناطق البلاد، فضلا عن دورهم في تعبئة المسلمين للجهاد والنود عن دار الإسلام، وكان حيادهم عاملا مشجعا على القيام بدور التحكيم في النزاعات التي تحدث بين القبائل، باعتبارهم لا يتحالفون مع هذا اللف أو ذاك.

ومن الأسباب المباشرة في توتر العلاقة بين الزوايا والطريقة وحزب الاستقلال على سبيل المثال، تلك المنافسة حول جمع الأموال من المواطنين، وكان الحزب المذكور يسعى إلى جمع المساعدات المالية بشكل منتظم بهدف تنظيم وتفعيل نشاط الحركة الوطنية، مما أثر على مداخل الزوايا التي كانت متعوّدة على تلقي "الزيارات" والهدايا من المريدين وغير المريدين⁽¹¹⁾، فاعتبر شيوخ الزوايا والطريقة أن ترايد نفوذ هذا الحزب قد يضر بمواردهم المالية، التي أخذت تنقلص يوما عن يوم، فضلا عن تحامل الحزب المذكور عليهم وإهانتهم حسب اعتقادهم وأنه يسعى إلى تقليص نفوذهم الروحي على المغاربة عامة والمريدين منهم على وجه الخصوص⁽¹²⁾، وهذا واقع أكدته دورية بعثها مدير الشؤون الداخلية إلى كل نواحي المغرب سنة 1953 بخصوص الزوايا والطريقة في المنطقة السلطانية⁽¹³⁾.

كما أن استخلاص الضرائب بشكل منتظم من المغاربة في عهد الحماية قلص بدوره مداخل الزوايا والطرق الصوفية، فهذه عوامل كان لها أثرها في إنكلاء التنافس بين أحزاب الحركة الوطنية (وفي مقدمتها حزب الاستقلال) والزوايا والطريقة على استمالة المواطنين لهذا الجانب أو ذاك. وكانت تلك الأحزاب أكثر إقناعا، نظرا لتبنيها القضية الوطنية، فتعاطف معها جل أفراد الشعب المغربي بينما كانت جل الزوايا والطرق الصوفية أداة مسخرة في يد الإقامة العامة الفرنسية بالرباط.

وقد نجحت الحركة الوطنية في توظيف العقيدة الإسلامية في كفاحها ضد سلطات الاحتلال الفرنسية، مدعمة في ذلك من طرف السلطان وهو أمير المؤمنين⁽¹⁴⁾، بينما كانت الإقامة العامة الفرنسية تسعى إلى تسخير الإسلام من خلال الزوايا والطريقة بهدف قبول الأمر الواقع. وإذا كان الهدف الأصلي للزوايا والطريقة هو التربية الدينية، فإنها حادت عن هذا الهدف بعدما أصبحت مسخرة لأغراض استعمارية. أما الحركة الوطنية فكانت تعمل على تربية سياسية ووطنية إلى جانب التربية الدينية، بناء على ما خلفه السلف الصالح، وقد كان دور خريجي جامع القرويين واضحا في توظيف الحركة السلفية لمقاومة الزوايا والطرق الصوفية المستعلة من جانب الإقامة العامة الفرنسية⁽¹⁵⁾.

وتجدر الإشارة هنا - على سبيل المقارنة - إلى الوضع الذي كانت تعيشه الجزائر منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين، فرغم الإعلان بأن أهدافها غير سياسية، وأنها تسعى إلى تطهير العقيدة الإسلامية في بلاد الجزائر من الخرافات والعمل على إحياء اللغة العربية، إلا أن الجمعية المذكورة دخلت في مواجهة مع سلطات الاحتلال الفرنسية من جهة، ومع رجال الطرق الصوفية من جهة أخرى الذين كانت فرنسا لا تتأخر في استغلالهم لإنجاح مشروعها الاستعماري بالجزائر (16).

ومن أبرز الاهتمامات المعروفة عن جمعية العلماء المسلمين هي محاربة التيار المرابطي في الجزائر، الذي كان متهما بالتخلف وبمخاللة الإدارة الاستعمارية الفرنسية ويحظى بتشجيعها. وبذلك صارت كثير من المبادئ المشتركة تجمع بين الحركة الوطنية المغربية وجمعية العلماء المسلمين الجزائرية، فكان بعض الوطنيين ينشرون أفكارهم الإصلاحية على أعمدة جريدة "الشهاب" التي كانت تصدرها الجمعية المذكورة. ونسجل من باب المقارنة مرة أخرى أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية هي أيضا تبنت العقيدة الإسلامية في نضالها بهدف توحيد صفوف المقاومة والتمكن من ضرب شيوخ الزوايا المنحازين للسلطات الاستعمارية (17).

لقد كان المراقبون المدنيون - على امتداد التراب الوطني الخاضع للسلطات الفرنسية - يتتبعون بانتظام نشاط الزوايا والطرق الصوفية، وكانت تقاريرهم تختلف من حيث القيمة والأهمية حسب مستواهم العلمي وتكوينهم، إذ كانت هذه التقارير مادة أساسية لكثير من الدارسين الفرنسيين للحياة الدينية في المغرب (18). وبحوزتنا نماذج من تلك التقارير التي يعود تاريخها إلى سنة 1950 (19).

ومن اللافت للنظر أن فرنسا قد نجحت إلى حد كبير في خلق اتحادية تجمع بين الزوايا والطرق الصوفية في مستعمراتها بشمال إفريقيا، وكان القطران الجزائري والمغربي يمثلان الركيزة الأساسية لهذه المؤسسة الدينية المبتدعة، نظرا للترباط المتجذر بين الزوايا والطرقية في القطرين المذكورين.

وكانت فرنسا قد اختلقت بدعة جديدة في تاريخ التصوف الإسلامي في الجزائر منذ سنة 1937 لمواجهة جمعية العلماء المسلمين، حيث عمدت إلى عقد أول مؤتمر للزوايا والطرقية في التاريخ المذكور. وبعد الحرب العالمية الثانية سعت إلى توسيع عدد المشاركين في المؤتمر الذي أصبح تقليدا في الجزائر المستعمرة، حيث انعقد ثلاث مرات بشكل شبه منتظم. وكان شيخ الطريقة الكتانية آنذاك متحمسا للمشاركة والإسهام فيه، بعد أن حضره بصفة ملاحظ سنة 1948 بالجزائر وكان يسعى من وراء ذلك إلى تولي الزعامة في هذا الاتحاد، وهو ما تحقق له فعلا في المؤتمر الذي انعقد لأول مرة على أرض المغرب بمدينة فاس أيام 4 - 5 - 6 أبريل 1953.

ويتبين من الوثائق الفرنسية أن سلطات الاحتلال قد خططت لانعقاد المؤتمر في المغرب، بهدف الضغط على السلطان محمد بن يوسف لقبول تنفيذ ما كانت تدعيه من إصلاحات، وفي الوقت ذاته يعتبر انعقاد المؤتمر على أرض المغرب تهديدا جديا للعرش، وبالذات محاولة لضرب أحد اختصاصات السلطان بصفته أميرا للمؤمنين، وليس من باب الصدفة أن ينعقد المؤتمر بعد أن اشتدت المواجهة بين السلطان محمد بن يوسف والإقامة العامة في بداية شهر أبريل من سنة 1953.

وسبق انعقاد المؤتمر بقليل محاولة فرنسية فاشلة لخلق اتحادات للزوايا والطرق الصوفية على المستوى المحلي، حيث أعلن عن تأسيس أول اتحاد للطرق الصوفية بناحية وجدة، ثم تلاه الإعلان عن ميلاد اتحاد الطرق الصوفية بناحية مكناس (20).

ويتبين من قراءة أولية للمتدخلين في أعمال المؤتمر - وعلى رأسهم الشيخ عبد الحي الكتاني - أن الهدف المعلن هو توطيد الروابط بين الزوايا والطرق الصوفية "لرفع من الدين وإعلاء شأنه بسنن نبيه"، غير أن الغاية المنشودة من المؤتمر هي دعم موقف سلطات الاحتلال تجاه السلطان والحركة الوطنية، حيث أفصح كثير من المتدخلين عن الهدف الحقيقي من عقد المؤتمر، ألا وهو الدفاع عن الصداقة الفرنسية - المغربية المزعومة ومحاربة أحزاب الحركة الوطنية التي كان المشايخ ينعوتونها بالأحزاب المتطرفة (21).

وقد عبر علال الفاسي عن موقف الحركة الوطنية تجاه هذا المؤتمر خاصة، وتجاه الزوايا والطرقية عامة في محاضرة ألقاها بجامعة الأزهر بالقاهرة تحت عنوان: "الحركة السلفية في المغرب" (22).

لكن الجديد في سياسة الإقامة العامة الفرنسية هو تلك التوجيهات الجديدة التي أمدت بها المراقبين المننيين وضباط الشؤون الأهلية عقب انتهاء أعمال المؤتمر المذكور، حيث بعث مدير الشؤون الداخلية دورية في الموضوع إلى كل رؤساء النواحي، فذكرهم بتاريخ الطرقية في المغرب، وحاول تنفيذ ما كان متداولاً عن تراجع نفوذ الزوايا والطرقية بعد نهاية الغزو العسكري. إلا أن الغاية الأساسية من الدورية المذكورة هي استكشاف مواقف الزوايا والطرق الصوفية إزاء مشروع قرار يقضي بخلع السلطان بمباركة جل "المشايخ"، ومدى استعدادها لمساندة الإقامة العامة عند الشروع في تنفيذه، وفي هذا الصدد طلب مدير الشؤون الداخلية أن يوافيه المراقبون المننيون بتقارير مفصلة عن مواقف الزوايا والطرقية في كل النواحي (23). وتطبيقا لهذه الدورية أنجزت عدة تقارير عن الزوايا والطرقية في ناحية وجدة (24)، وقد عثرنا على البعض منها بمركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي ومن المؤكد أن سنير الشؤون الداخلية قد توصل بتقارير مماثلة من النواحي الأخرى.

إن التقارير المذكورة غنية بمعطيات عن شيوخ الزوايا وميولاتهم السياسية وعدد المريدين التابعين لهم. ونسوق على سبيل المثال بعض الاستنتاجات التي خلص إليها أصحاب تلك التقارير عن الزوايا والطرقية في ناحية وجدة. فبناء على التقارير المنجزة عن مختلف الزوايا ببني يزناسن، تشككت الإقامة العامة في إمكانية تجنيد مريدي تلك الزوايا لخدمة أغراضها وانخراطهم إلى جانبها، رغم إمكانية التأثير على بعض "المشايع" كي يلتزم مريدوهم على الأقل بحياد إيجابي بالنسبة لها، ولا ينضمون إلى الوطنيين، والمقصود بهم هنا على وجه التحديد مناضلو حزب الاستقلال ومناصروه. وكان الشيوخ يخشون فقدان نفوذهم وتأثيرهم على مريديهم، وتبين لسلطات الاحتلال أن جلهم لا يجرؤ على المغامرة بشكل علني في أي نشاط سياسي كيف ما كانت توجهاته.

وقد خلص أصحاب التقارير المذكورة إلى تقديم مقترحات، بعضها يقضي بضرورة البحث عن مواطن ضعف شيوخ الزوايا، وبعضها يدعو إلى إنكفاء التنافس بينهم وبين أقربائهم لدفعهم إلى الامتنال لإرادة الإقامة العامة الرامية على وجه التحديد إلى التأثير عليهم لتوقيع عرائض بهدف عزل السلطان محمد بن يوسف. ولم تغفل تلك التقارير تقدير ثروات الزوايا ورصد مختلف مواردها المالية وبذلك تمثل التقارير المذكورة رسدا دقيقا لمواقف شيوخ الزوايا ومريديهم وكيفية دفعهم إلى دعم سياسة الإقامة العامة تجاه السلطان والحركة الوطنية. ولم تتوان السلطات الفرنسية المحلية عن التدخل لتصفية العناصر الوطنية، أو استغلال بعض التناقضات الداخلية لإثارة الخصومات، التي قد تؤدي إلى انقسام داخل الحركة الوطنية بهدف إضعافها. وبذلك تعد هذه التقارير مصدرا غنيا بمعطيات دقيقة قد تفيد الباحثين على المستوى المحلي⁽²⁵⁾. وبدون شك فإن هذه المعطيات مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصدر القرار السياسي، إما مع الإقامة العامة أو مع الحركة الوطنية فإنها تساعد في نهاية المطاف على إنجاز دراسة مفيدة لتاريخ الحركة الوطنية في مرحلة حاسمة مرت بها البلاد. وبذلك يمكن القول إن تقارير المراقبين المدنيين كانت محاولة لاستكشاف المواقف المختلفة للزوايا والطرقية في كل أنحاء البلاد لاستخلاص النتائج والتخطيط لسياسة الإقامة العامة ضد الحركة الوطنية وضد السلطان محمد بن يوسف.

ويتبين مما سبق أن قضية الزوايا والطرقية احتلت الصدارة بين اهتمامات سلطات الإقامة العامة أثناء الأزمة التي وقعت بينها وبين القصر، وكانت الظرفية مواتية لإحيائها وتجديدها لتنافس الأحزاب الوطنية، بل لتحل محلها في تأطير المغاربة ودفعهم لنصرة المستعمر. وإذا تضافرت جهود الباحثين في تاريخ فترة الحماية، وتكثف التنقيب عن وثائق مشابهة لتلك التي صادفناها في الأرشيف الفرنسي عن زوايا شرق المغرب، يمكن القيام بدراسة وافية عن الزوايا والطرقية ودورها في المرحلة الأخيرة من تاريخ فترة الحماية.

وإلى وقت قريب كانت دراسة الزوايا والطرقية في هذه الفترة تعد من المواضيع التي لا يجرؤ الباحثون على الخوض فيها نظرا لما قد تشيره من ردد أفعال، بالإضافة إلى قرب الفترة الزمنية منا، وما قد ينتج عنها من حساسية لدى بعض الزوايا التي ما زالت نشيطة، إلا أن طبيعة الوثائق التي سبق أن أشرنا إليها إلى جانب وثائق حزب الاستقلال، قد تميظ اللثام عن حقائق كثيرة، وتسلب الأضواء على جوانب من تاريخ فترة الحماية التي ما زال الغموض يلفها، ودون شك فإن أرشيف الحزب المذكور يتوفر على ما يكفي من الوثائق لتحقيق ذلك، خاصة وأنه كان قد أشهر الحرب على الزوايا والطرقية المنساقة مع إرادة الإقامة العامة مدة غير يسيرة، كما أن الرواية الشفوية - نظرا للقرب الزمني - قد تكون مكملة للوثائق المكتوبة بشكل مفيد. ولعل مثل هذه الدراسات قد تكشف عن الدوافع الكامنة وراء إحياء بعض الطرق في الوقت الحاضر، والتي تولدت منها تيارات إسلامية تجرأت على الخوض في الحقل السياسي سواء في الجزائر أو المغرب، ودون شك فإن إحياء اتحادات الزوايا في الجزائر المستقلة في أواخر الألفية الثانية يهدف إلى صرف شيوخ الزوايا والطرق الصوفية عن العمل السياسي والتفرغ إلى الأمور الدينية⁽²⁶⁾، وبذلك يعاد طرح إشكالية قديمة / جديدة تتمحور حول مشروعية أو عدم مشروعية الزوايا والطرقية في الخوض في الأمور السياسية.

الهوامش.

- (1) - ساهمت بهذا المقال في ندوة إشكالية الحماية التي نظمتها مجلة هيسبريس - ثودا ما بين 20 - 22 ماي 1998 بكلية الآداب بالرباط.
- (2) - Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (C.A.D.N). Inventaire n° 11. Région d'Oujda. Carton 177 B / Maroc.
- (3) - علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، المطبعة العالية، القاهرة، الطبعة الأولى 1956، ص. 20.
- (4) - Le capitaine Sauly, « Les confréries religieuses dans la région de Marrakech ». Documents du Centre des Hautes Etudes Administratives sur l'Afrique et l'Asie modernes. Université de Paris / Bib Générale de Rabat N°3284.p.1
- (5) - G. Drague, Esquisse d'histoire religieuse du Maroc, Peyronnet et Cie, Paris, s.d.(1951), pp 119 - 123.
- (6) - عكاشة براحاب، "الطريقة البوتيشية العلوية، أصول مغربية أم جزائرية؟". مجلة أمل، العدد 19 - 20، السنة السابعة، 2000. ص. 129 - 144.
- (7) - Germain Ayache, La guerre du Rif, l'Harmattan. Paris 1996, pp 165 - 167.
- (8) - L'Afrique française, octobre 1953, p. 96.
- (9) - علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق. م.س.، ص. 21، أنظر أيضا:
- John Waterbury, Le Commandeur des Croyants, P.U.F. Paris 1975, p. 64, note n°2.
- (10) - أكد شارل أندري جوليان تدخل بعض شيوخ الطرق الصوفية في الحياة السياسية، وكان يعني بذلك عبد الحى الكتاني شيخ الطريقة الكتانية، أنظر:
- Ch - A. Julien, Le Maroc face aux impérialismes, 1415 - 1956, Edit. J.A., 1978, P. 151. L'auteur dit expressément ce qui suit : « Le Maroc la terre promise des zaouias, dont l'activité déborda de la religion au politique ».
- (11) - اتهم علال الفاسي شيوخ الزوايا والطرق الصوفية بأنهم كانوا يبتزون أموال الشعب ويستبدونه روحيا

وماديا، أنظر كتابه الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، تطوان. 1948 ، ص. 260.

12) – Note de renseignement au sujet des activités du Parti de l'Istiqlal contre les confréries religieuses. C.A.D.N. Inventaire N° 11 – Région d'Oujda. Carton 177 B / Maroc.

13) – Le Directeur de l'Intérieur à Messieurs les Chefs de région : Casablanca, Fès, Marrakech, Meknès, Oujda et Agadir. Rabat le 23 mai 1953. C.A.D.N. Inventaire N°11 – Région d'Oujda. Carton 177B / Maroc.

14) – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، م.س. ، ص. 136 – 137 ، 201 – 202.

15) – حسناء داود ومحمد فطري، الرسائل المتبادلة بين علال الفاسي ومحمد داود، مطبعة المعارف الجديدة. الرباط

2000 ، ص. 95 – 97 (رسالة علال الفاسي إلى محمد داود).

16) – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر. المؤسسة الوطنية للنشر. الجزائر. الطبعة الثانية. 1984 . ص. 375 – 378 – علال الفاسي، الحركات الاستقلالية. م.س. ص. 14.

17) – جورج الراسي، الإسلام الجزائري، من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، دار الجديد، بيروت 1997. ص. 175 – 198.

18) – Louis Voinot, « Confréries et Zaouias au Maroc, Bulletin de la Société de géographie et d'archéologie d'Oran 1936, pp.233 – 268 et 1967, pp.125 – 145.

- Cap Saulay, op. cit.

- G.Drague, op. cit.

19) – Note sur les Chortas Idrissides en tribus Béni khalid (Béni Snassen). 6 juillet 1950. C.A.D.N. Inventaire N° 11 – Région d'Oujda. Carton 177 B / Maroc.

20) – علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، م.س. ، ص. 24.

21) – انظر تغطية مراسل جريدة السعادة لأعمال المؤتمر من فاس. جريدة السعادة 25 رجب 1372 / 10 أبريل 1953 ، عدد 8730. الخزنة العامة – الرباط. رقم k7.

- Compte rendu du Congrès des Confréries (4 – 5 et 6 avril 1953) par le Chérif Mohammed El Moumni Chenguiti de la fédération des Zaouias de l'Oriental. C.A.D.N. Inventaire N° 11-Région d'Oujda. Carton 177 B / Maroc.

22) – علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق م.س. ، نبه المؤلف في مقدمة الكتاب إلى أنه عبارة عن مجموعة من المحاضرات التي أقيمت في مناسبات مختلفة. حيث استهل المقدمة بما يلي: «ولكل محاضرة من هذه المجموعة مناسبة نذكر منها على جهة المثال مؤتمر الطرق التي دعا إليه المستعمرون، وانعقد بمدينة فاس لخلق الجو الديني للمؤامرة التي دبرها الفرنسيون وأندابهم ضد العرش وضد جلالة السلطان...»، فقد كان هذا المؤتمر هو الذي أوحى لي بإلقاء محاضرة عن الحركة السلفية في المغرب، تبين جهود السلفيين في الإصلاح وتأييد جلالة الملك لهم، وتعرف رجال الأزهر والمخلصين من المسلمين قيمة الطريقين الذين اجتمعوا في ذلك المؤتمر الاستعماري ليضلوا الناس باسم الدين...». صفحات غير مرقمة.

– عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة. 2000، الجزء الثاني، ص. 102 – 103.

23) – دورية مدير الشؤون الداخلية إلى حكام النواحي، مرجع الإحالة رقم 12، وثبت فيما يلي بعض فقرات الدورية المذكورة:

«... La Résidence Générale suit cette question avec la plus grande attention, non pas en raison de l'intérêt pratique actuel qu'elle présente, mais aussi parce que les confréries font partie des institutions dont le traité de protectorat lui impose la sauvegarde... C'est pourquoi, je vous demande de bien vouloir charger les autorités de contrôle de votre région d'établir l'inventaire des différentes confréries représentées sur leur territoire. Il ne s'agit pas de faire procéder à des recherches historiques sur les confréries, ni sur leurs doctrines propres..., mais de condenser dans une note du modèle ci-joint les renseignements d'identification et d'exploitation utiles ».

24) – Le contrôleur civil adjoint de l'annexe de Martimprey de kiss (Ahfir) au contrôleur civil, chef du cercle des Béni Snassen – Berkane. Le 7 juillet 1953. C.A.D.N. Inventaire N°11-Région d'Oujda. Carton 177B / Maroc.

25) – وقفنا على بعض هذه التقارير الخاصة بالطريقة الوزانية وبالزوايا التالية: الدراوية والهبيرية والقادرية

البوتشيشية والبوتشيشية العلوية والرمضانية. ونثبت فيما يلي بعض خلاصات تلك التقارير:

- « Pour enforcer l'ascendant de celles-ci (les confréries), il serait plus sage de demander aux chefs des Zaouias de jouer un rôle politique effacé et très discret qui serait compléter par une activité ferme et résolue à déployer par les agents du Makhzen ... Le raffermissements de ces deux cordes dans notre arc s'impose et nous met en mesure si non de vaincre, du moins de lutter efficacement contre l'action nocive des extrémistes, qui malgré la condamnation publique du Parti de l'Istiqlal, existe encore à l'état latent ». Rapports sur les confréries et Zaouias du Cercle des Béni Snassen. 23 juillet 1953. C.A.D.N. Inventaire N°111-Région d'Oujda. Carton 177 B / Maroc.

(26) - في صيف سنة 2000 انعقد أول مؤتمر للزوايا والطرفية في الجزائر بعد مرور 38 سنة على استقلال البلاد، وكان ذلك بايعاز من السلطة. ويعد هذا الحدث في واقع الأمر إحياء لتقليد كان معمولاً به أثناء فترة الاحتلال الفرنسي ومن المرجح أن يكون الغرض من هذه المبادرة هو قطع الطريق على بعض التيارات الإسلامية التي ترغب في الخوض في أمور السياسة.